العدد (1920) السنة الثامنة - الخميس (30) ايلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شغيلات يقمن بتربية الأطفال

أحد مكاتب تشغيل العمالة الاجنبية : في شهر واحد جلبنا ٤٠ مستخدمة من افريقيا وآسيا

تسير بين المحال التجارية وتقلب البضائع ،تشتري ولا تجد جهداً في حملها ، فالفتاة العشرينية ذات البشرة السمراء التي تمشي وراءها صارت مظهراً جديداً يتفاخر به الأثرياء ، فتحمل لهم المشتريات وتقدم لهم صورة الطبقة الراقية ، وليس هم فقط انما اصحاب الدخل المتوسط ايضاً، فالمرأة العاملة في كل المجالات وجدت الان من يعينها على تحمل الاعباء المنزلية، ولا يخفى على الجميع ان هذه الظاهرة هي جديدة على المجتمع العراقي بعد ان كان يشاهد مظهر الخادمات الأجنبيات فقط على التلفاز خصوصاً في المسلسلات المصرية و الخليجية .

□ تحقيق وتصوير /ايناس طارق

حقيقة فكرة وجود خادمات ، خصوصاً " الأجنبيات " في المنازل في أحيان كثيرة، يتعرض ويعرض الوضع الاجتماعي في البيت إلى مشاكل لاتحمد عقباها، الأطفال يجتمعون ويخططون لطردها من المنزل لانها الرقيب عليهم ورجل المنزل ينظر اليها خلسة.

وسنتطرق في هذا التحقيق الى معرفة الآثار السلبية او الايجابية من وجود الخادمات في وسط العائلة العراقية التي لم تألف هذه الظاهرة من قبل ، وحتى انتشار مكاتب تشغيل الايدي العاملة لم تكن مالوفة ايضا ، اما الان "اللافتات " و"الفكسات" الملونة تشير الى امكانية استقدام الايدي العاملة الاجنبية وايصالها الى بيتك .

تقول سجى موظفة في القطاع الخاص ، وجدت فكرة قدوم "عاملة " الى البيت امراً لابد منه بعد ان انتقلت الى منزل جديد وهذا الامر صادف مع انقضاء فترة الدراسة ،كيف اترك اولادي الثلاثة وحدهم وفي منطقة سكنية لم يعتادوا عليها بعد ، فقد بدأت رحلتي في البحث بين المكاتب الخاصة لتشغيل العاملين وبين توصيات الاقارب والأصدقاء ، إحدى الصديقات نصحتني بان تكون "جليسة الاطفال" عراقية افضل من الجنسيات الاخرى وخوفاً عليهم من تعلمهم وتطبعهم باطباع غريبة ، وافقت بعد ان ذهبت لاصطحاب الفتاة وقد كانت في العقد الثالث من عمرها ، ومظهرها الخارجي كان جيدا ، ولا تتكلم كثيراً ، وتعرف القراءة والكتابة باللغة العربية ولكن بشكل بسيط ، اتفقنا على السعر وكان ٢٥٠ الف دينار مع الاقامة في بيتنا ، واعطائها عطلة في نهاية الاسبوع في يومي الخميس والجمعة وهما يوما عطلتي من العمل، اليوم الاول مر بسلام من دون مشاكل غير ان الاطفال رفضوا بقاءها في البيت لانها تحاسبهم بشدة ولا تسمح لهم باللعب ، وفي اليوم الثاني وعند عودتنا من العمل بدأ الاطفال بالبكاء وهم يشكون قسوتها وقيامها بضربهم بشدة ، وعندما طلبنا منها توضيح الامر انكرت وقالت بصوت عال لن ابقى عندكم يوماً اخر، وبدأت تتلفظ بالفاظ غير لائقة بمجرد ان وطئت قدماها باب المنزل الخارجي، حينها فكرت بجلب فتاة اخرى عراقية على ان تكون متعلمة واكثر خبرة في التعامل مع الاطفال ، وفعلاً كانت الاخرى خريجة معهد معلمات ولم تجد مفراً من العمل"جليسة اطفال "لان الحظ لم يحالفها لتكون في السلك التدريسي الحكومي فمضت السنين وعمرها تجاوز السن القانوني المسموح للتعيين .اطفالي اصبحوا لايرغبون برحيلها مطلقاً وبعد تقصي الامر وجدتها تتركهم يسرحون ويمرحون كيفما يشاؤون وهي تخلد في نوم عميق وهذا كان سبب تعلقهم بها .بينما ترى الاء ربة بيت ان فكرة جلب خادمة الى بيت هي مرفوضة وهذا الاستنتاج جاء بعد ما تشاهده يومياً وما يحدث في بيت جارهم ابو مروان الذي جلب خادمة فلبينية صغيرة الى بيته لان زوجته مريضة "مقعدة" ولا تستطع القيام بواجبات المنزل ، وتضيف الاء ان منظر الخادمة غير مالوف فضلا عن ملابسها القصيرة التي ترتديها تجعل من شباب الحي يتسابقون للصعود الى سطوح منازلهم لانتظار خروجها لغسل مرآب البيت .وتسترسل الاء في حديثها "ابو مروان بدأ يخرج ومعه الخادمة والاولاد الذين هم بسن لايحتاجون فيه الى مرافق "مربية " فاصغرهم يبلغ من العمر ١٧ عاماً .

اما فراس الذي يعمل موظفاً في وزارة الهجرة يقول : ان ظاهرة الاستعانة بالعمالة الاجنبية مرفوضة في العراق ولاسباب كثيرة، منها تفشي البطالة بشكل كبير والاجدر بنا ان نستغل العمالة العراقية العاطلة ،ومع الاسف العمالة العراقية لا تستمر ولا تتحمل ضغوطات العمل لهذا اصبح التاجر او حتى صاحب الاسواق يستعين بالايدي العاملة الاجنبية لانخفاض اجورها فضلا عن قيامها بكل ما يطلب منها من اعمال مقابل مبلغ مالي لايتجاوز ٢٠٠ دولار شهرياً، فما الغريب في استيراد عاملات اجنبيات فكل شيء تغير وبطبيعة الحال المرأة تحب تقليد غيرها من النسوة لهذا سوف تشهد ظاهرة انتشار الخادمات الاجنبيات طلباً كبيراً من العوائل خصوصا الميسورة مادياً.

وفي الطريق المؤدي الى شارع عبد الكريم قاسم "١٤ رمضان "سابقاً مرورا بشارع اليرموك والجادرية وصولا الى الكرادة ، تشاهد عشرات اللافتات التي تشير الى امكانية جلب خادمات وحسب الطلب ، احد هذه المكاتب والواقعة في منطقة اليرموك كان عبارة عن بيت ذي طابقين، وبعد ان تكمل السير في المراب يستقبلك رجل طويل القامة ممتلئ الجسد وصوته غليظ ، خرج لاستقبالنا وطلب منا التفضل والجلوس في غرفة المكتب الذي كانت جالسة فيه امرأة في العقد الثالث يحيط بها مكتب فخم ، واثاث من" النوع الغالي " قال طلباتكم مستجابة هل تريدون خادمات من الفلبين ،اندونيسيا، جنوب افريقيا ،غانا ، واذا كنتم لا ترغبون بالاجنبيات فهناك عراقيات يعملن وباجور غير مرتفعة وايضاً حسب المواصفات التي تطلبونها ، لحد الان نحن كنا نسمع ولا نسال ، ونقرا جوازات سفر "استنساخ" قدمها لنا الرجل لنرى صور الفتيات البعض منهن جميلات والبعض الاخر لم نستطع تمييز ملامحهن بالرغم من ان صور الجوازت كانت ملونة !!

والامر هنا كان يحتم علينا البدء بطرح الاسئلة والاسوف يشك بامرنا ولا نعلم عواقب ذلك !! فـ"البودي كارد "كان يجلس في حديقة الدار ويحمل مسدساً في حزامه الذي ربط به بنطاله الاسود وقد غطى نصف وجهه بقبعة ونظارة عين كانت كافية لتضيع ملامح وجهه ، سالنا صاحبة المكتب المدعوة "....) وتعرفنا على اسمها بعد ان قدمت لنا "كارت" يضم ارقامها الخاصة للاتصال بها في حالة الموافقة على الشغيلة ..

سألنا عن اسعار الخادمات ، اجابت : ان سعر الخادمات الفلبينيات و الاندونسيات يبلغ خمسة الاف وخمسمائة دولار فقط زائداً مبلغ ٢٠ الف دينار عمولة المكتب عند فتح استمارة خاصة تتضمن معلومات عن طبيعة عمل الزوج والزوجة ، اما سعر الخادمات من جنوب افريقيا فيبلغ ٣٥٠٠ دولار فقط ،ويعود انخفاض اسعارهن الى بشرتهن السوداء غير المرغوب بها من قبل العديد من العوائل العراقية ،واسترسلت في حديثها قائلة : في حالة رغبة العائلة في الاستغناء عن الشغيلة الاجنبية فلا ضير في ذلك ، المكتب يسمح بتجربتها لمدة شهر كامل وبعد ذلك يمكن جلب اخرى بالسعر السابق نفسه ، واضافت : ان المكتب يستلم في بادئ الامر نصف المبلغ من اجل اكمال اوراق الخادمة القادمة من دبي وذلك لعدم وجود تعامل مباشر مع الدول التي ينتمين اليها ، وكل تلك الاجراءات تكون بصورة رسمية بمجرد ان نقوم بعمل تقرير طبي يشير الى ان العائلة بحاجة الى عاملة لمساعدة الزوجة اواي شخص مريض اخر يعيش مع العائلة ، وليس بالضرورة ان يكون مريضاً حقيقياً !! وبعد ختم التقرير من نقابة الاطباء نذهب الى وزارة العمل لختمه والحصول على الموافقة لجلب العمالة الاسيوية وهذا الامر يجعل موقف المكتب والعائلة سليماً .

واشارت محدثتي الى ان الخادمة الاجنبية يتم فحصها طبياً وتخضع لإجراء كافة التحليلات الخاصة مثل مرض الايدز وهذا التقرير يضاف الى تقريرها الطبي السابق .وعن موضوع وجود خادمات بأسعار لا تتجاوز ٤٠٠ دولار علقت قائلة : هذا النوع من الخادمات يجلبن عن طريق التهريب بطريقة غير مشروعة ويتعرض من يثبت عليه انه قام بأيوائهن الى الحبس لانهن لا يمتلكن اوراقاً رسمية تسمح لهن بالإقامة بالعراق .ويذكر أن قانون العمل العراقي النافذ رقم ٧١ لسنة ١٩٦٧ يحظر استقدام العمالة الأجنبية إلا في الاختصاصات غير المتوفرة ولا يحق لاية شركة توظيف عراقية استقدام اي عامل او عاملة دون الحصول على موافقات أصولية من وزارة العمل ،وبخلاف ذلك فان الجميع من اشترك في استقدام العامل والعامل نفسه للمساءلة والمحاسبة القانونية ويتعرض الى غرامة مالية لا تقل عن ٢٥٠ الف دينار .وبعد ذلك اتصلنا بوزارة حقوق الانسان اجابنا موظف كان يعمل في قسم العلاقات والاعلام التابع للوزارة بان امكانية حصول اجابة عن هذا الموضوع هاتفياً ،غير ممكنة ويجب جلب كتاب معنون الى وزارة حقوق الإنسان صادر من الجهة الاعلامية التي نعمل بها الى المركز الاعلامي التابع للوزارة ، وبغير ذلك لا يمكن الحصول على اية اجابة .

بحوث تؤكد تأثيرها على سلوك الطفل

تحذيرات من "عسكرتهم "وانتقادات لبيعهم ألعاباً خطرة...و التجار هم الأقوى !

يتحدث بين اصحابه عن خطورة الانصياع لطلبات الاطفال بشكل اعمى ، وينتقد العوائل التي تشتري لاطفالها هدايا شبيهة باسلحة حقيقية ذخيرتها "الصجم " ، ويعتبرها تشجيعا على العنف ، وفي الوقت نفسه يتغاضى عن لعبة ابنه الوحيد التي اصر على شرائها في عيد ميلاده الاخير وكانت "رشاشة " بلاستيكية !

رئيس مجلس محافظة بغداد لـ"المدى " : سنحاسب من يقصر في تطبيق قرارنا بمنع تداول أسلحة الأطفال

□ وائل نعمة
تصوير : احمد عبد الله

يرى الكثير من المختصين ان تدني الوعي لدى العوائل في اختيارهم ألعاب اطفالهم عامل رئيس في استمرار ظاهرة انتشار لعب الاطفال الخطرة ، فهم ينتقدون وجودها في الاسواق ولكنهم يضعفون امام بكاء الطفل ورغبتهم الشديدة في الحصول عليها .

"ابو سامر " اب لاربعة اطفال طلبوا منه شراء مسدسات وبنادق في اثناء تجوالهم في احد اسواق بغداد ، " لا استطيع ان امنع اطفالي من الشراء لاننا نعيش في منطقة شعبية واغلب الاطفال هناك يحملون الاسلحة البلاستيكية "، يقول ابو سامر ويضيف "لمست تغيرا في سلوك اطفالي وحتى الكلمات التي يستخدمونها اصبحت غريبة ولاتناسب اعمارهم ".

فيما شكت "ام مصطفى " من سكنة منطقة بغداد الجديدة من ظاهرة حروب الاطفال التي تدور رحاها بين الازقة بواسطة الاسلحة البلاستيكية ، واضافت " انها العاب خطرة وقد تصيب العين فتحدث اضراراً فيها ، بالاضافة الى الفزع الذي تحدثة المفرقعات والتي اصبحت اصواتها شبيهة بأصوات العبوات الناسفة " ، وطالبت الجهات المعنية باتخاذ اجراءات رادعة لمنع بيع هذه الالعاب الخطرة .

بينما يقول عادل صالح (مدرس) : على الرغم من ان المسؤولية الاكبر تقع على عاتق أولياء الأمور بسبب السماح لأبنائهم باقتناء تلك الألعاب إلا أن الكثير من أولياء الأمور الذين منعوا أبناءهم من شرائها تعرض أطفالهم إلى أذى من قبل أطفال آخرين ، فمن لم يكن يحمل أسلحة ومفرقعات يتعرض لأذى من قبل الآخرين الذين يستخدمون تلك الألعاب.

تهمنا الارباح

من جانبه يقول كريم حساني ، صاحب محال لبيع لعب الاطفال في شارع فلسطين : ان طلب الاطفال يتركز على بنادق ومسدسات معروفة باسم (ام الصجم)، وتلك المزودة بمناظير الرؤية وأشعة الليزر وهذه الالعاب هي المفضلة الان لدى الكثير من الاطفال . في حين يقول اخر، وهو يعرض مجموعة من الاسلحة البلاستيكية في منطقة البياع : لو ان الحكومة فرضت ضرائب على استيراد هذه الألعاب سنلجأ بالتأكيد الى ألعاب أخرى غير مضرة بصحة الطفل او تشكل خطورة عليه ، وبما ان هذه الألعاب تأتي عن طريق الصين وبأسعار رخيصة وبدون "كمرك" لذلك ارباحنا تكون اكثر واسرع . والباعة يؤكدون ان لديهم اعداداً من هذه الالعاب موضوعة في المخازن وان بيعها سريع جدا ، وعن السؤال فيما لو قامت الجهات المسؤولة بمنع تداولها في السوق وعرضها في المحال التجارية ، قال "سلام " وهو تاجر في منطقة الشورجة : لايمكن ان اجلب الخسارة الى تجارتي ، فلو طلبت جهات مسؤولة مني التخلي عن بضاعتي فيمكن ذلك ، ولكن بشرط ان يكون هناك تعويض او يتركوني ابيعها الى اخر قطعة ومن ثم يمنعوني من استيرادها .

الكلام في موضوع انتشار الاسلحة البلاستيكية والتحذير من خطورتها نفسيا وصحيا على الطفل لم يعد بالامر الخفي، فقد حذرت اعداد لاحصر لها من الاجتماعيين والتربويين من مغبة الاستمرار في تجاهل انتشار هذه الالعاب وعرضها في الاسواق ، فمنهم من يشير الى كون هذه الظاهر تعزز من ثقافة العنف وتؤدي الى مضار صحية واجتماعية وانها تتكرر في كل مناسبة ، واخرون دعوا الى اثارة الموضوع على اعلى المستويات، وطالبوا الحكومة بالتدخل بكل اجهزتها ، لانهم يعتقدون انها ظاهرة خطيرة وتؤثر على سلوك الطفل في المستقبل.

سلوكيات خطرة

الباحثون الاجتماعيون يؤكدون ان الأعمار التي تمارس هذه الالعاب لاتتعدى الخمس سنوات ، وهم يلتقون في اليوم نفسه اكثر من مره حتى يبدؤا باللعب ويتعمدون التشبه بمايحدث في الشارع من حركات الجيش والشرطة ويقلدون التصرفات بشكل دقيق ويحرصون على اتقانها، ويشير الناشطون في منظمات المجتمع المدني الى ان إهمال التعرض الى هذه الظاهرة سينشئ جيلاً عدوانياً عنيفاً ومتمرداً على المجتمع والقانون وسوف تنعكس هذه الظاهرة على تعامل الطفل مع عائلته ومع زملائه وأساتذته في المدرسة.

فيما يطالب اخرون مختصون بالذهاب لاقرار قانون أممي يحظر انتشار اسلحة الاطفال الخطرة ويعاقب الدول التي تنتجها ، والدول التي تصدرها ، كما ويتم حظر الأفلام القتالية للأطفال (أفلام كارتون) التي تقوم على فكرة القتل والتدمير والصراعات الحربية، كما يجب منع الاطفال من مشاهدة كل الأفلام العنيفة والحربية وأفلام (الاكشن) او حتى بعض الجماعات المسلحة التي قد تظهر بين حين وآخر في شاشات التلفزيون، والزام الدول كافة بعدم تصنيع الألعاب والأفلام المتحركة و السينمائية وأفلام الفيديو والمجلات التي تنمي ظاهرة العنف عند الأطفال.

وفي بحث أعده مركز البحوث التربوية والنفسية في جامعة بغداد نشرته (المدى) في وقت سابق، اكد تزايد جرائم الأحداث بشكل كبير نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مروا بها ، و أشار البحث إلى دراسات بينت بأن العراق كان عام ١٩٩٩ يحتل المرتبة الرابعة على صعيد الوطن العربي في شيوع الجريمة، فقد إرتفع عدد الجرائم التي ارتكبها الأحداث، وخاصة الطلاب منهم، من ١٤٠٤ جرائم عام ١٩٩٥ لتصبح ١٦٦٩ جريمة عام ١٩٩٨و١٨٢٦جريمةعام١٩٩٩. وقد تفاقمت الظاهرة بعد الإنفلات الأمني، بعيد سقوط النظام السابق.

الاطباء ايضا بدروهم حذروا من المخاطر الصحية التي تصيب الاطفال جراء استخدام هذه الالعاب الخطرة ، فقد اكد اطباء نفسيون ان هذه الظاهرة تعود اسبابها الى ان الاطفال يفكرون في الرصاص والموت والخوف من الانفجارات .

اصابات في العين

والمستشفيات في بغداد والمحافظات تشير في تقاريرها الى ارقام مخيفة في عدد الاصابات بالعين تحديدا بسبب هذه الالعاب ،فمستشفى ابن الهيثم المتخصص في طب العيون يصدر تقارير تتحدث عن ٣٠٠ حالة اصابة في العين والوجه خلال فترات العيد ، كما ذكر مستشفى الصدر العام في العمارة ، ان المستشفى يستقبل خلال فترات العيد عشرات الإصابات التي يكون معظمها خطراً بسبب استعمال اللعب البلاستيكية المصنوعة على هيئة أسلحة. كما حذرت صحة كربلاء في وقت سابق ، من خطورة الألعاب البلاستيكية المتداولة في الأسواق على الصحة العامة، داعية سلطات المحافظة لمعاقبة المتاجرين بها ومنع استيرادها، في وقت سجلت العديد من الإصابات بينها إصابات في العين بين الأطفال بسبب استعمال تلك الألعاب.

كما حذرت مجالس المحافظات في بغداد والمحافظات من خطورة هذه الظاهرة ، حيث أعلن مجلس محافظة البصرة في وقت سابق انه قرر منع استيراد وبيع اللعب التي تعمل على نشر ثقافة العنف بين الاطفال، و قرر متابعة الموضوع من خلال لجنة مراقبة لمعرفة مدى تطبيقه واتخاذ الاجراءات القانونية بحق التجار ومن يقوم باستيراد وبيع هذه اللعب الخطرة. فيما طالبت عوائل موصلية المسؤولين في الحكومة المحلية بالمحافظة والحكومة المركزية بتشريع قانون يمنع بيع واستيراد الألعاب الشبيهة بالأسلحة والألعاب التي تصدر أصواتاً قوية شبيهة بالمفرقعات، مشيرين الى خطورتها على سلوكيات الأطفال وثقافتهم. وكربلاء ايضا اعلن مجلس المحافظة فيها في وقت سابق عن مصادرة شحنة من العاب الاطفال الخطيرة لحساب تجار من المدينة، كما إن هناك حملة في المحافظة لمصادرة مثل هذه الألعاب من الأسواق المحلية بعد تزايد الإصابات بين الأطفال. وكانت قيادة شرطة كربلاء قد قررت في وقت سابق منع إدخال جميع العاب الاطفال النارية والجارحة والمفرقعات إلى المدينة وبيعها في المحال التجارية .

مجالس المحافظات والتحذيرات

كما طالب مواطنون في محافظة الانبار ، في وقت سابق، المسؤولين وقادة الأجهزة الأمنية بحظر بيع أسلحة الأطفال البلاستيكية والألعاب النارية في المحال التجارية، وانها تؤدي الى تقليد الجماعات المسلحة. والشرطة هناك كانت قد منعت أصحاب المحال والأسواق من بيع المفرقعات الخطرة وكل من يبيع مثل هذه الألعاب سيتعرض للمساءلة القانونية.

ومن جهة اخرى اعلن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي تشكيل لجنة لوضع ضوابط لاستيراد لعب الاطفال وخصوصاً الخطرة منها.

كما وقالت رئيسة اللجنة البرلمانية الخاصة بشؤون المرأة والطفل خلال الدورة البرلمانية السابقة سميرة الموسوي في شرحها لدوافع مشروع قانون لمنع استيراد الالعاب الخطرة: "إن الهدف من هذا القانون هو المساهمة في إنشاء جيل جديد يؤمن بمبادئ العراق الجديدة وينبذ العنف بكل أشكاله".

في حين كان مجلس محافظة بغداد من اول المجالس الذي دعا الى منع بيع وادخال هذه الالعاب ، وقال عضو مجلس محافظة بغداد (محمد الربيعي) لـ(المدى) في وقت سابق : لقد اوعزنا الى وزارة الداخلية بمتابعة قرار مجلس المحافظة الذي منع بيع او استيراد (الألعاب المعسكرة).

وأكد عضو المجلس:أن القرار سيكون متابعا بشكل جيد على الرغم من ان التجار قد يرفضون الانصياع للقرار ، واشار :أن التطبيق سيكون صعبا جدا وان القرار كما لو كان بمثابة دعاية إعلامية لإخراج الموضوع من ذمة المجلس، لان المكلف بتطبيق القرار هو القوات الأمنية فإذا لم يمنع الشرطي احد التجار من إدخال هذه البضاعة فهل سنعاقبه ؟

ورغم هذه التحذيرات مازالت الظاهرة مستمرة وهناك ارقام جديدة لاصابات خلال العيد الاخير ، ما يدل على ان الامر لم ولن يتوقف وان التجار ربما اقوى من السلطة التنفيذية !

وعن اسباب عدم انحسار هذه الظاهره على الرغم من مرور مايقارب السنة على اصدار مجلس محافظة بغداد قرار بمنع هذه الالعاب ، ولم تخل اي صحيفة من موضوع يتحدث عنها ، ولم تبق اية وسيلة اعلامية الا وتناولت هذه الظاهرة ! يعلق كامل الزيدي رئيس مجلس محافظة بغداد في حديث خص به (المدى) " مع الاسف الشديد الجهات التنفيذية التي يقع على عاتقها تنفيذ القرار لم تقم بواجبها وهي المسؤولة عن عدم ايقاف هذه الظاهرة وان المجلس هو جهة تشريعية " ، ويؤكد الزيدي ان قبل يومين تمت مناقشة هذا الامر من جديد في المجلس بسبب تلقيهم تقارير طبية تؤكد وجود اصابات جديدة بين الاطفال في العيد الاخير ، وتم الاتصال بقائد شرطة بغداد والذي وعدهم بان يقوم بمتابعة الامر بشكل مباشر وسوف يقوم بتبليغ كل مراكز الشرطة ، الواحد تلو الاخر ويؤكد عليهم ضرورة معاقبة من يقوم ببيع هذه الالعاب . ومن جانب اخر اوضح الزيدي " حذرنا الجهات التنفيذية من اننا هذه المرة سنحاسب المقصر الذي لايقوم بواجبه في تطبيق قرار المجلس "، مشيرا ان لدى المجلس قاضياً يقوم باصدار الاوامر القضائية لالقاء القبض على المقصرين .

وهذا ماأكده حسن فلحي (عضو لجنة العلاقات والاعلام) في مجلس محافظة بغداد في اتصال مع (المدى) ، حيث قال " الحوادث تكررت والاضرار المادية والصحية اتسعت والقصور يقع على الجهات التنفيذية وضعف الوعي لدى المواطن الذي ينتقد الحالة ومن ثم يشارك فيها " ، ويشير الى ان فوج الطوارئ الذي يعود الى المحافظة لايستطيع ان يقوم بمحاسبة التجار لانه يقوم بادوار اخرى مثل رفع التجاوزات او ماشابه ذلك ، لكن هذا الامر هو اكبر من ذلك ويقع على عاتق الحكومة المركزية .ويعتقد ربما بعض التجار المتنفذين يؤثرون على بعض القرارات وهم من يحولون دون انحسار هذه الظاهرة رغم عدم جزمه بذلك .

فيما قال عبدالكريم ذرب (عضو اللجنة الادارية) في المجلس في حديثه مع (المدى) " حدث تداخل بين الاختصاصات المحلية والمركزية ، فهذا الامر منوط بالحكومة المركزية التي يجب عليها ان تتخذ القرار في منع دخول هذه الالعاب " ، وعن قدرة السيطرات الامنية في منافذ حدود بغداد التي قد يمكنها من منع دخول الالعاب الى العاصمة ، اوضح الذرب " انه امر مستحيل ولايمكن تطبيقه " .وهذا ماأكده الخبير القانوني طارق حرب لـ(المدى) حيث قال " ان امر ايقاف استيراد وتداول هذه الالعاب يقع على عاتق رئاسة الوزراء لان الظاهرة تصيب كل المحافظات وليست حكرا على محافظة واحدة ، لذلك صارت القضية مركزية ويجب ان يكون القرار مركزيا " ، كما يشير الى ان الموضع يتطلب تعاون وزارة التجارة لمنع استيرادها وتحديد التجار واجازات الاستيراد ، وعلى الجمارك التي يجب ان تمنع مرورها الى داخل العراق ، بالاضافة الى الاجهزة الامنية . توزعت المسؤولية بين الحكومة ووزاراتها وربما حتى مجلس النواب ، والكثير من هذه المؤسسات مشغولة بترتيب اوضاعها في المرحلة القادمة سيما اننا في حكومة وبرلمان مؤجلين ،لذلك سيؤجل الحل الى الدورة القادمة !!